العلاقات الإقتصادية المصرية العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨١

اعداد
هند فرحان سيد محمد ابوالنجا .

ملخص

رأينا كيف أخفقت البلدان العربية جميعا في تحقيق التكامل الإقتصادى العربى لأنها كانت تعقد الإجتماعات المتكررة والمداولات العقيمة التي لا تنتهى وفى نهاية المطاف تكون إتفاقات صورية غير ذات نفع لأن قرارات جامعة الدول العربية غير ملزمه لأعضائها حتى لو إتفقوا عليها

إنضمت مصر إلى جميع إتفاقيات جامعة الدول العربية فقد وقعت مصر والدول العربية معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي المشترك في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠، وذلك لتحقيق الدفاع والزود عن أعضائها في حالات الخطر والتهديد الخارجى كما نصت المادة الثامنة منه على إنشاء المجلس الإقتصادى العربى لمعاونة الدول العربية على النهوض بإقتصادها ولتمكين الدول العربية الأخرى التي ليست طرفا في المعاهدة أن تتمتع بعضوية المجلس كذلك وقعت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام ١٩٥٣

كما تقرر إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الذي باشر أعماله عام ١٩٦٤الذى إتجه نحو إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م الذى ضم الدول العربية وفى مقدمتهم مصر غير أن هذه السوق أخفقت مثل غيرها من الاتفاقات العربية التي عقدت في إطار الجامعة العربية مما أدى إلى قيام مجلس الوحدة الاقتصادية في العام نفسه بتشكيل لجنة للتقييم والمتابعة لمعرفة أسباب عدم تنفيذ قراراته وأسباب تعثر قيام السوق المشتركة والصعوبات الموجودة ووضع الحلول وبعد عرض لجنة التقييم والمتابعة للمشكلات والأسباب قدمت عدة مقترحات وحلول خاصة بالسوق متمثلة في التمسك بالتحرير الكامل للتبادل التجاري، وإخراج اتحاد المدفوعات العربى إلى حيز التنفيذ وتوحيد التعريفة الجمركية بالتدريج، تنسيق السياسة المالية والنقدية والاجتماعية وتجنب تكرار المشروعات وتضاربها وإيجاد تكامل في تلبية احتياجات السوق

أخفقت البلدان العربية جميعا في تحقيق التكامل الإقتصادى العربى لأنها كانت تعقد الإجتماعات المتكررة والمداولات العقيمة التي لا تنتهى وفى نهاية المطاف تعقد إتفاقات صورية غير ذات نفع لأن قرارات جامعة الدول العربية غير ملزمة لأعضائها حتى لو إتفقوا عليها فعندما إشتركت مصر مع الدول العربية في توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ودخوله حيز التنفيذ فى ١٩٤٥/٥/١١ كان من المفروض أن يكون تلك هى البداية الأولى للتجمع العربى وأخذت الجميع الحماسة القومية وأعتبرت مصر والدول العربية أن الوحدة بينهم أصبحت حقيقة بعد أن كانت حلما يراودهم وإستمر الحماس بعدها بتوقيع مصر والدول العربية معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي المشترك في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠، وذلك لتحقيق الدفاع والزود عن أعضائها في حالات الخطر والتهديد الخارجى كما نصت المادة الثامنة منه على إنشاء المجلس الإقتصادى العربى لمعاونة الدول العربية على النهوض بإقتصادها ولتمكين الدول العربية الأخرى التي ليست طرفا في المعاهدة أن تتمتع بعضوية المجلس

١ـ العلاقات المصرية العربية في إطار جامعة الدول العربية

إنضمت مصر إلى جميع إتفاقيات جامعة الدول العربية ومن بينها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام ١٩٥٣ وقد شاركت مصر الدول العربية في ذلك ([i]) ولم يتبق إلا التنفيذ إلا أن أى من هذه الإتفاقات لم تنفذ عمليا وكانت حبرا على ورق ووضعت العقبات في طريقها من قبل الدول الأعضاء التى فضلت مصلحتها الخاصة على المصلحة القومية كما أن واضعي الاتفاقية لم يراعوا ظروف الدول الأعضاء فالأردن مثلا يعتمد جزء من دخله الاقتصادي على الرسوم الجمركية التي يفرضها على المنتجات الواردة وإلغائها تعنى خسارة إقتصادية له وأن الإتفاقيات

الإقتصادية العربية تشتمل على بند إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية العربية المنشأ من رسوم الاستيراد الجمركية وكذلك عدم خضوعها للرسوم الجمركية الداخلية ([ii])

وكالعادة عندما تعجز جامعة الدول العربية عن تنفيذ أى اتفاق كانت تلجأ إلى تكوين مجالس أو إلى إنشاء إتفاقية أخرى لذا تم تكوين المجلس الاقتصادي العربي وكانت مصر عضوا فيه فعقد أول اجتماع له في ديسمبر ١٩٥٣ وقد تركزت مهامه على تذليل عقبات تبادل الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي وتجارة الترانزيت وسداد المدفوعات وبما أن قراراته واجتماعاته لم تكن جادة ولم تر النور تقرر إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الذي باشر أعماله عام ١٩٦٤ مما أدى إلى نوعا من الازدواجية بين المجلس الاقتصادي العربى ومجلس الوحدة الاقتصادية وبذا أصبح هناك جهازان يقودان العمل الاقتصادي العربي المشترك يتشابهان في الاختصاصات وازدواج المهام مما أدى إلى تشتيت الجهود العربية لذا قدمت عدة اقتراحات بدمجهما لتوحيد السياسات ووضع الخطط وإتخاذ القرارات ([iii]) إلا أن ذلك لم يتم .

باشر مجلس الوحدة الاقتصادية أعماله عام ١٩٦٤ م بوضع اتفاقية الوحدة الاقتصادية موضع التنفيذ والتى من ضمن بنودها - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة والعمل والنقل والترانزيت وحقوق التملك والوصية والإرث

ثم فصلت المادة الثانية من الاتفاقية كيفية تحقيق هذه الوحدة على النحو التالى: جعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة واحدة مع توحيد التعريفة والتشريعات والأنظمة الجمركية

وقد نصت الإتفاقية على أن تُرفع إلى كل دولة سوف توقعها **لدراستها بناء على طبيعة أنظمتها وتشريعاتها** وهى من المفترض أن تتبع التشريع الذى يتم وضعه من قبل مجلس الوحدة للإتفاقية وبالتالى تذوب كل الدول الموقعة فى كيان تشريعى وجمركى واحد وصار واضحا أن السياسيين يسيرون فى إتجاه مخالف للمجلس مما جعلها عديمة الفائدة وتم توقيع الاتفاقية التى لم تنفذ

وأمام عجز مجلس الوحدة الاقتصادية عن إنجاح هذه الإتفاقية بإخراجها إلى النور فإنه إتجه نحو إنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م الذى ضم الدول العربية وفى مقدمتهم مصر ([iv])غير أن هذه السوق أخفقت مثل غيرها من الاتفاقات العربية التي عقدت في إطار الجامعة العربية مما أدى إلى قيام مجلس الوحدة الاقتصادية في العام نفسه بتشكيل لجنة للتقييم والمتابعة لمعرفة أسباب عدم تنفيذ قراراته وأسباب تعثر قيام السوق المشتركة والصعوبات الموجودة ووضع الحلول([v])

وكانت اللجنة مُشكلة من سوريا ومصر والأردن ثم إنضم إليها مندوبون آخرون من العراق والسودان وتوصلت اللجنة في تقريرها إلى أن تعثر قيام السوق المشتركة يرجع إلى :عدم وجود قوانين تجارية ونقدية ومالية موحدة فكل دولة تأتى للمجلس بقوانينها النقدية الخاصة مع تمسكها بها، التشابه السلعي فمعظم الدول العربية منتجاتها زراعية وقليل منها صناعى وبدائى مما جعل الغرب يكسب الجولة لصالحه، كما أن استمرار إجراءات الحماية الجمركية ، وعدم تنفيذ قرار رقم ١٩ الخاص بتكوين الاتحاد الجمركي وعدم وجود مصطلحات جمركية وبيانات موحدة ضاعف من التباعد بينهم بينما لجأت مصر لحل تلك المعضلة بالتعاون الثنائى مع الدول التي أرتأت أن مصالحها معها وألغت الجامعة من حساباتها وعمدت إلى تجاهلها لأن التبادل التجارى حيوى للشعوب لا يتوقف ولا ينتظر مناقشات طويلة لا تنفذ ، كما أن توقف بعض الدول عن تنفيذ باقى إتفاقية التبادل التجارى معللة بعدم التزام باقي الأعضاء بالتحرير التجارى مع عدم وجود نصوص قوانين عقابية أو تدابير ضد الدول التي لم تنفذ الاتفاقية ضاعف من فشلها ([vi]) وإعتماد الدول العربية على الإتفاقات الثنائية مثل مصر بدلا من التكامل العربى، وإرتباط الأقطار العربية بالدول الغربية لتوافر المنتجات الصناعية الحديثة والغير موجودة بالبلاد العربية مما زاد من تعميق التبعية الإقتصادية والتكنولوجية للغرب ،عدم معالجة ظروف الدول الأقل نموًا من خلال إقرار معاملة تفضيلية لصادراتها وتأمين وارداتها وهو السبب الذي يبدو منه عدم دخول العديد من الدول لعضوية مجلس الوحدة الاقتصادية وإقتصاره على أربع دول من بينها مصر التي جُمِدّت عضويتها عام ١٩٧٩ بسبب إتفاقية كامب ديفيد

وقد لعبت العوامل السياسية دورًا في الخلافات والنزاعات العربية التي لا تنتهى والإحتكارات الأجنبية التي من مصلحتها التخلف الصناعى في البلاد العربية والتى إستفادت منه في تصريف منتجاتها الزائدة وتحقيق أرباح طائلة جعلتها حريصة على عدم تقليص نفوذها من خلال تغذية النزاعات العربية كما أن مصالح الحكام قبل مصالح الشعوب قد ضاعف من الخوف والريبة والشك بين الأنظمة العربية وتزايد النزعة القُطرية والتشبث بالسيادة وتقلب الحياة السياسة وغياب المشاركة الشعبية كل هذا لعب دورا بارزا في فشل التكامل العربى ([vii]) وقد تجلت مظاهر عدم الالتزام السياسي والتمسك بالسيادة الوطنية في مجموعة من التحفظات والاعتراضات التي أبدتها وفود الأقطار العربية على بنود الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الاقتصادية العربية الجماعية وذلك منذ بداية أشكال التعاون الاقتصادي فعندما قرر المجلس الاقتصادي في دورته الثامنة عشر للمجلس في ديسمبر ١٩٧١ دعوة الدول الأعضاء إلى سرعة التصديق على اتفاقية اتحاد المدفوعات العربي وتسديد أنصبتها في رأس المال المقرر للاتحاد كانت الكويت قد اعترضت

على انضمامها للاتحاد على أساس أن الدول الأعضاء لن يفيدها انضمامها لأنها تتبع الحرية الكاملة بخصوص التبادل التجاري ونظرًا لسهولة تحويل قيمة وارداتها والتي سوف تعوق انضمامها للاتحاد لأن قيمة وارداتها ستدفع نقدًا بينما قيمة المستورد سيدفع عن طريق قاعدة أنظمة الاتفاق وهذا قيدا يعوق سهولة التحويل ومن ثم يقلل حجم التجارة، فضلاً من أن بعض الدول تضار ماديًا وتفقد جزءًا من الدخل القومي إذا التزمت بتطبيق الإتفاقية مما يستوجب إنشاء صندوق تعويض لمواجهة الخسائر. فمثلاً الأردن يعتمد فى وارداته المحلية على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المتحصلة عن الاستيراد بالإضافة إلى تحفظات الدول النفطية عند إثارة أي التزام مالي في إطار مؤسسي جماعي حيث تفضل الدول النفطية العون المالي الثنائى والقطري عن الجماعى([viii])

فعندما وافقت الدول العربية في ديسمبر/ ١٩٧٠ على قيام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وزيادة نسبة اكتتاب حكوماتهم ورفع إسهاماتها المالية تحفظ المندوب السعودي على البند الرابع الخاص بإعادة النظر في الدول التي لم تساهم في اكتتابها في الصندوق وذكر أن بلاده تساهم في مجالات أخرى من العون الإنمائي والمالي

وبعد عرض لجنة التقييم والمتابعة للمشكلات والأسباب قدمت عدة مقترحات وحلول خاصة بالسوق متمثلة في التمسك بالتحرير الكامل للتبادل التجاري، وإخراج اتحاد المدفوعات العربى إلى حيز التنفيذ_ نصت المادة السادسة عشر من إتفاقية السوق المشتركة على إنشائه (*)

وتوحيد التعريفة الجمركية بالتدريج، تنسيق السياسة المالية والنقدية والاجتماعية وتجنب تكرار المشروعات وتضاربها وإيجاد تكامل في تلبية احتياجات السوق ، التوفيق بين أحكام السيادة الوطنية وبين إلزامية قرارات المجلس وإعطاءه حصانة النفاذ لقراراته، تجنب التبادل التجاري مخاطر القرارات السياسية أى عدم دخول السياسة في التجارة .

وبالرغم من عرض اللجنة للحلول لم يتم الأخذ برأيها وعادت الأمور إلى سابق عهدها وظلت التجارة الإقليمية بين البلدان العربية ضعيفة ولم يتم تحريرها بين الدول الأعضاء في ١/ ١٩٧١م وعاد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأصدر في ٥ يوليو ١٩٧٣ م قرارا بإرجاء مرحلة التحرير الكامل لكافة المنتجات لموعد يناير ١٩٧٥ وأقصاه يناير ١٩٧٨ ([ix])بينما إقتصر الدور المصرى في المجلس على تقديم الإقتراحات والمشاورات بإملاء من القيادة في مصر وبصورة مقننة بغرض إثبات الوجود المصرى وحرصه على الوحدة والتكامل شكليا

ففي دور الانعقاد الثاني والعشرين للمجلس الإقتصادى بالقاهرة في ١٤- ١٦/ ١٢/ ١٩٧٦ تقدم وفد مصر باقتراح إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدراج عدة مواضيع في جدول الأعمال وهى: ١- إنشاء هيئة عربية لمعرفة نواقص وإحتياجات الإنتاج العربي وتنسيق الطلب العربي على الواردات من المواد الإنتاجية بالأسواق العالمية وذلك لتحقيق أقصى استفادة من التكامل العربي.

٢- عمل تقييم للمجلس وخاصة المشروعات المشتركة.

٣- إنشاء شركة مشتركة عربية للتجارة الخارجية وإقامة هيئة متخصصة لدراسة المشروعات المشتركة وطلب المجلس من الوفد المصري تقديم مذكرة وإحالة الأمر إلى اللجنة الإقتصادية.

وأعلن في عام ١٩٧٧ إعتبار التبادل التجاري بين الدول الملتزمة بأحكام السوق المشتركة محررًا تحريرًا كاملاً من أي قيود [x] ولم ينفذ شئ لأن المجلس لا يحمل أى صفة إلزامية وأعضائه على علم مسبق بأن اجتماعاتهم تحصيل حاصل منذ إنشائه. وفي أواخر ١٩٧٨ طلبت مصر من مجلس الوحدة الاقتصادية إعادة تقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي مضى عليها ١٥ عامًا لدراسة سلبياتها وإيجابياتها وإعادة النظر في منح المعونة بحيث تتوفر للدول الأقل نموًا [xi] إن طلب مصر إعادة التقييم هو تحصيل حاصل ومضيعة للوقت فالمشكلة لا تكمن في الإتفاقية بل في التنفيذ وهو أمر معلوم للجميع وبالأحرى مصر يشاركها في ذلك الدول العربية وانتهى الطلب بتوصية وتشكيل اللجان دون إنجاز شيء

وما إن حل عام ١٩٨١م حتى عاد المجلس ليعلن إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ووقعت على الاتفاقية ١٦ دولة عربية ولم تنفذ أي دولة بنودًا الاتفاقية كما لم توجد أصلاً منطقة تجارة عربية حرة

فكيف يمكن تحرير التجارة في ظل غياب الأنظمة السياسية والقوانين الموحدة عن عمد وفي ظل تعدد أسعار الصرف للعملات الوطنية واختلاف هياكل التكلفة الإنتاجية بين الاقتصاديات العربية وارتفاع رسوم الجمارك على بعض السلع [xii]

ويلاحظ أن مصر إشتركت في جميع إتفاقيات العمل الاقتصادي العربي المشترك باستثناء القليل منها إبان عزل مصر بعد اتفاقية كامب ديفيد كما أنها كانت عضو في كافة المنظمات العربية العاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وهناك ما لا يقل عن ٦٠ منظمة وإتفاقية عربية تعمل

في ميدان التكامل الاقتصادي العربي مثل إتفاقية السوق المشتركة وإتفاقية إتحاد المدفوعات، إتحاد الغزل والنسيج العربى ألخ.

وبالنسبة لخطط التنمية الاقتصادية التي تبنتها مصر فقد خلت من أي إشارة إلى تبني تعاون وتكامل اقتصادي مع الدول العربية الأخرى لأن خطط القيادات العليا لم يكن في حسبانها تحقيق الوحدة وذوبان الشعوب العربية في كيان واحد خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى وحده سياسية تؤثر وتنتقص من سيادتها فقد كانت النزعة القُطرية هى السائدة ليس في مصر وحدها بل في كل الدول العربية.

فالخطط الاقتصادية المتبعة في فترة السبعينيات لم تؤد إلى إيجاد تكامل إقتصادى مصري عربي أو تكامل عربى عربى ([xiii]) ويرجع ذلك إلى أن الخطة الاقتصادية لكل دولة عربية إرتكزت أساسا على النواحى الإقتصادية والتنمية المحلية الداخلية .

مثال ذلك التعاون الاقتصادي العربي في الفترة من ٤٥ - ١٩٨٠ إرتكز على محاور ثلاث- تحرير التجارة- إنشاء مشروعات مشتركة - تمويل مشترك ولكنها لم تبلغ المستوى المنشود لعدة أسباب لعل أولها عدم عزم الإرادة السياسية على إنجاح مسيرة التكامل بكل معانيها وأبعادها فضلا عن تزايد النزعة القطرية بقوة على حساب النزعة القومية هذا بالإضافة إلى تقلب الأوضاع السياسية وما ترتب عليه من سرعة تبدل القرارات السياسة ([xiv]) كما أن التعاون التجاري وعلى الأخص في إطار جامعة الدول العربية كان يميل إلى الإطار الشكلي أكثر من التطبيق كما لم يهتم العرب بالتركيز على الوحدة الاقتصادية بقدر تركيزهم على النواحى السياسة والعسكرية([xv])ورغم ذلك فقد حالف النجاح بعض المشروعات والتمويل المشترك لرغبة الإرادة السياسية إنجاحها وقد وضح ذلك من خلال سعى مصر للتعاون مع دول الخليج لبناء الإقتصاد الذى كان على وشك الانهيار بعد حرب١٩٧٣م وذلك من خلال صناديق الدعم العربية والمشروعات المشتركة والمنح

٢- مصر والصناديق العربية المشتركة

عقب تولي السادات الحكم عام ١٩٧٣م كانت رؤيته مخالفة عن سلفه فقد قرر اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تقوم على حرية دخول رأس المال وتشجيع الاستثمار كما شجع حركة الهجرة والعمل لدي الدول العربية حيث إن الدخل المصرى كان ضعيفًا وقدرة مصر على القيام بمشروعات بعد حرب أكتوبر تكاد تكون قليلة لقلة رأس المال فضلا عن استهلاك الحرب لمعظم موارد البلاد الاقتصادية وكان اقتصاد مصر في تلك الفترة قائمًا على أساس إقتصاد حرب.

وبالتالي كانت التنمية محدودة، هذا فضلا عن المصاعب الاقتصادية كعجز الإصلاح الزراعي والتصنيع وتفاقم الاختلال الاقتصادي مع الخارج وتصاعد البطالة

وبناء عليه لجأت الدولة إلى الانفتاح الاقتصادي فألغت احتكار الدولة للبنوك فيجوز إنشاء بنوك خاصة وألغت احتكار التجارة الداخلية وأنشئ نظام الاستثمار دون تحويل عملة وألغي الرقابة على النقد وتم تخفيض الجنيه المصري([xvi])

كما سمح قانون الاستثمار الصادر رقم٤٣ لسنة ١٩٧٤ بحرية تحويل أرباح ورؤوس الأموال لشركات الاستثمار عند انتهاء المشروع إلى الخارج وأيضا تحويل جزء من أجور العاملين الأجانب للخارج وإستيفاء حاجاتها من الخارج كمعدات ومستلزمات إنتاج دون رقابة أو تدخل من الدولة([xvii]).

وقد أدت سياسة الانفتاح تلك إلى ارتفاع القطاع التوزيعي[التجارة- المال- المواصلات- التخزين] في مصر بين ٧٥- ١٩٨٥ بصورة كبيرة من ١٤,٧ % إلى ٣٩,٤% وصعود نشاط الخدمات مما أدى إلى ارتفاع النصيب النسبي لقوة العمل المرتبط بقطاع الصادرات في منتصف السبعينيات حتى بداية الثمانينيات من ٣٠% إلى ٣٤% ([xviii]) بينما ارتفع معدل التضخم عن متوسطه في السنوات الأولى من السبعينيات من ١٢.٧% إلى ١٧% مما أدى إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية([xix]). وتجدر الإشارة إلى أن التضخم لم يكن وليدا في مصر فقط وإنما كان نتاج أزمة تضخم عالمية امتد نطاقها من الدول الغربية إلى الدول العربية ومن بينها مصر ويرجع ذلك لارتباط العالم العربي بالغرب في الصادرات والواردات، وبالتالي تأثرت الأسعار بالارتفاع في الداخل ونتج عنه تضخم

ترتب على سياسة الانفتاح أن ساهمت الصناديق العربية مع شركات الاستثمار الغربية في المشروعات التنموية بمصر وهو ما سنذكره بالتفصيل

أولا - الصناديق العربية في إطار جامعة الدول العربية

١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٨م:

قرر المجلس الاقتصادي في ١٦/ ٥/ ١٩٦٨ إنشاء الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ومقره الكويت وبدأ برأس مال مائة مليون دينار كويتي وساهمت مصر فيه (١٠.٥ مليون) دينار كويتي وقد رفعت حصتها الى٤٠,٥ مليون دينار كويتى في أبريل ١٩٧٥([xx]). وأقام المجلس الإقتصادى هذا الصندوق بغرض إقامة مشروعات اقتصادية عن طريق تقديم قروض ميسرة وبما أنه إقيم لتحقيق التكامل العربى فقد أعطى أولوية للمشروعات العربية المشتركة، كما

أنه شجع توظيف الأموال العامة والخاصة، مع توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية ولم يبدأ الصندوق أعماله إلا في عام ١٩٧٣ [xxi].

وقد أسهم الصندوق في إمداد مصر بالقروض من أجل إقامة مشروعات البنية الأساسية، وكذلك في قطاع الصناعة والكهرباء

فقد ساهم في إنشاء مصنع سماد طلخا في أبريل ١٩٧٤ بقرض٦,٥ مليون دينار كويتى وفائدة ٦%[xxii]

محطة مياه الفسطاط فى١٩٧٥/١٢ بقرض٩.٧ مليون دينار كويتى وفائدة ٦% [xxiii]

مشروع الصرف الصحى بحلوان ١٩٧٥/١٢ ساهم بقرض ٨.٣ مليون دينار كويتى وفائدة ٦% مصنع سماد طلخا الثانى فى ٦/١٩/ ١٩٧٦ بقرض ٢,٧٠٠ مليون دينار كويتى بفائدة ٤% سنويا [xxiv]مصنع أسمنت طره بقرض٦.٧ مليون دينار كويتي وبفائدة ٦% [xxv]

توسيع محطة كهرباء أبو قير١٩٧٦ [xxvi]بقرض ١٢.٢ مليون دينار كويتي وفائدة ٤%

تطوير قناة السويس نوفمبر ١٩٧٧ بقرض ١٢ مليون د.ك بفائدة ٤% [xxvii]

مشروعات الموانئ بقرض ١٢٠ مليون د.ك وصناعة الغزل والنسيج ١٠ مليون د.ك [xxviii]

ويلاحظ أن قروض الصندوق كانت قليلة بالنسبة لتكلفة المشروع وفوائده الكبيرة التى تصل الى٦% وهو الوحيد الأعلى فائدة بالمقارنة بالصناديق الأخرى وكان من المفترض وهو في إطار الجامعة العربية أن يكون دوره الإنمائي أفضل من الصناديق القطرية العربية الأخرى التي أثبتت أفضليتها عنه من حيث المزايا والفوائد القليلة لأنه مخصص لجهود التنمية وليس للربح والتجارة ورغم إعطاء الأفضلية للمشروعات العربية الجماعية إلا أن معظم المشروعات التي أقيمت كانت أحادية الجانب فالصندوق يحصل على أضعاف مضاعفة من أصل القرض وكان من المتوقع معاملة مصر بأفضلية خاصة على أساس أنها رفعت رأس العالم العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتكبدت خسائر على كل المستويات وأوقفت التنمية من أجل الحرب رغم أن هذه الحرب ليست حرب مصر وحدها أنما حرب العرب كلهم وبالتالى كان من المفروض أن يتحمل الجميع أعباء تلك الحرب والمشاركة في التنمية بمصر جزاء التضحية في هذه الحرب

وهو ما جعل مصر تقبل بسياسة القروض لأن ليس لديها حل أخر رغم شروطه المجحفة القائمة على فوائده العالية التي تقدر ب٦% إلا أنه كان أفضل من قروض البنك الدولى الذى يقع تحت رحمة وتوجيهات الولايات المتحدة والغرب

وعلى أية حال يمكن القول أن القروض الخاصة بالصندوق أسهمت في مشروعات البنية الاساسية في مصر رغم أنها كانت مبالغ متواضعة إذا ما قيست بمتطلبات التنمية الضخمة في مصر

- صندوق النقد العربي

إنشئ هذا الصندوق في ٢٦ أبريل ١٩٧٤ بأبوظبى وذلك في إجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب بالرباط برأسمال ٧٥٠ مليون دينار عربى وأسهمت مصر فيه بـ ٢٥ مليون دينار أي ١٠% من رأس المال العربي تقريبًا([xxix]) والغرض من قيام هذا الصندوق تقديم المعونات للدول الأعضاء التي تعانى من صعوبات وعجز في موازين مدفوعاتها وتقديم قروض بشروط ميسرة لتلك الدول وذلك للعمل على استقرار أسعار الصرف وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها وإزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وكذا تطوير الأسواق المالية العربية وتقديم تسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها الناجم عن تبادل السلع والخدمات بمبالغ التحويلات وانتقال رؤوس الأموال ([xxx]).

ولكن الصندوق لم يحاول تاسيس مصرف عربى لخدمة العمليات التجارية بين البلدان

العربية ([xxxi])

ثانيا - صناديق ومؤسسات خارج نطاق جامعة الدول العربية وهى الصناديق

١- الصناديق القُطرية

أولا الصناديق القُطرية : وهى صناديق تقيمها دولة معينة للتمويل الخارجي، على أساس غير تجاري مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (١٩٦١) وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي (١٩٧١).الخ

أولا : **الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية:**

أنشئ بالكويت عقب استقلالها في فبراير ١٩٦١م بهدف مساعدة الدول العربية في تطوير وتنمية إقتصادياتها من خلال مدها بالقروض الميسرة لتمويل مشروعاتها وبرامجها الإنمائية وقد استفادت مصر من خمسة قروض بلغت ٣٤.٨ مليون د. ك وذلك في الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٤. وفي الفترة ١٩٧٥- ١٩٨٢ استفادت مصر أيضًا من خمسة قروض بلغت إجمالي ٢٦.٦٣١ مليون د. ك([xxxii]) وجاء الإستفادة من هذه القروض في عدد من المشروعات مثل

المرحلة الأولى من حقل غاز أبو قير البحرى ١٩٧٣ بلغت قيمة القرض ٤.٥ مليون د.ك بفائدة ٣.٥%

وفى عام ١٩٧٥ كانت المرحلة الثانية من حقل غاز أبو قير البحري بقرض٣,٤٨٠ م.د.ك بفائدة ٤%([xxxiii]) ويتضمن قرض استغلال حقل الغاز الطبيعي أبوقير حفر تسعة آبار من حفر وتشييد وإقامة شبكة أنابيب لنقل الغاز إلى المستهلكين [xxxiv]

مشروع سماد طلخا الأول ١٩٧٤ م بقرض ٧ مليون د.ك بفائدة ٤% سنويًا

مشروع السماد الثانى بطلخا١٩٧٦/٦/١٩بقرض ٣,٢٠٠ مليون دينار كويتى بفائدة ٣,٥% ويهدف قرض مشروع سماد طلخا الأول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لجمهورية مصر العربية في الأسمدة الازوتية حتى عام ١٩٨٠م ويتألف من إقامة وحدة لتصنيع النشادر وجزء منها لإنتاج سماد اليوريا والباقي لإنتاج سماد نترات النشادر والكالسيوم كذلك يشمل المشروع إقامة المرافق اللازمة لتزويد المشروع بالمياه والكهرباء ولتخزين وتعبئة سماد اليوريا ويوفر المشروع لمصر خلال حياته الاقتصادية المقدرة باثنتي عشرة سنة ما يقرب من ٢٥٠ مليون د.ك إلا أن التكاليف الإجمالية للمشروع بلغت نحو ٣٨م.د.ك ولتغطية باقي تكاليف المشروع فقد ساهم فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وهيئة التنمية الدولية وصندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي والمصرف الليبي العربي الخارجي وحكومة قطر([xxxv])

محطة كهرباء أبو قير١٩٧٥/١٠/٢٦ بقرض ١٠مليون. د.ك وبفائدة ٣,٥ % سنويًا وساهم في مشروع محطة كهرباء أبو قير إلى جانب الصندوق الكويتى صندوق أبو ظبي للإنماء الاقتصادي العربي [xxxvi]

إعادة فتح قناة السويس١٩٧٤م بقرض٩,٧١٨ مليون د.ك وساهم أيضا في تطويرها سنة ١٩٧٨ بقرض ٤,٢٠٨ دينار كويتي وبفائدة٣,٥ % سنويًا

ثم خط أنابيب البترول رأس شقير- السويس ١٩٧٧ بقرض ٣,٩٥٠ مليون د.ك وبفائدة٣,٥ % سنويًا ([xxxvii])

وبالرغم من أن فوائد الصندوق أقل من صندوق الإنماء العربى إلا أن مساهمته في المشروعات التنموية والأساسية في مصر لم تصل إلى المستوى المنشود ويلاحظ أن مساهمات معظم الصناديق العربية في القروض كانت قليلة الأمر الذى أضطر الجانب المصرى إلى الحصول على القروض من جهات عديدة للتمويل سواء أجنبية أوعربية رغما عن علم تلك الصناديق بخروج مصر من حرب ١٩٧٣ منهكة إقتصاديا كما أن الهدف من الصندوق هو مساعدة الدول على النهوض بإقتصاديتها كيف ذلك وهو يحصل منها القروض ومعه فوائده فظاهر هذه الصناديق المساعدة ولكن في باطنها التجارة والمكسب لها وهو درس ينبهنا إلى الإلتفات إلى تحقيق مصالحنا في أى إتجاه وجدت والإهتمام بمصالح الشعب أولا، وقبل أى دولة حتى وإن كانت عربية

ثانيا الصندوق السعودي:

أنشئ هذا الصندوق في عام ١٩٧٤ وبرأسمال قدره ١٠ ملايين ريال سعودى وقد بدأ نشاطه في أبريل ١٩٧٥ وقد ساهم هذا الصندوق في عدة مشروعات منها تطوير محالج القطن يناير١٩٧٦ بقرض قدر ب٨٩,٦٠٠ مليون ريال وبفائدة٣,٥% سنويا([xxxviii]) وإعادة فتح قناة السويس سنة ١٩٧٥بقرض قدره ١٧٥ مليون ريال سعودى بفائدة ٣,٥%، وتطوير السكك الحديدية سنة ١٩٧٥ بقرض قيمته ١٩٣,٣٦٠ مليون ريال([xxxix])الموصلات السلكية ؛ ١٩٧٦بقرض ٦٣,٣٨٠ م ريال وأخيرا توسعة قناة السويس ١٩٧٧ بقرض ١١٧,٢٣٠ مليون ريال سعودي([xl])

يلاحظ أن الصندوق السعودى أعطى أعلى نسبة مساهمة في القروض إذا ما قورن بالصناديق الْقطرية الأخرى رغم أن نسبة الفوائد كانت متقاربة مع صندوق أبو ظبى ويرجع ذلك إلى العوامل السياسية التي لعبت دورا في القروض الممنوحة لمصر فالتناغم في العلاقات المصرية السعودية والصداقة الشخصية التي جمعت بين السادات والملك فيصل كان لها الأثر الكبير في تفهم الملك السعودى للأزمة المالية التي كانت تمر بها مصر بعد الخروج من الحرب

ثالثا : صندوق أبو ظبي

أنشئ عام ١٩٧١م برأ سمال ٥٨٠ مليون درهم إماراتى وساهم في مشروع إعادة فتح قناة السويس عام ١٩٧٤بقيمة ٤٠ مليون دولار بتطوير قناة السويس١٢ /١٩٧٧ بمبلغ ٦٠ مليون درهم إماراتى بفائدة ٣% استهدف قرض إعادة فتح قناة السويس تعميق القناة وتوسيعها وتحسين منحنياتها وتعميق مدخليها من جانبى السويس وبورسعيد وذلك لزيادة المسطح المائي مما يؤدي إلى زيادة حركة الملاحة العالمية وكذلك تحديث معدات الاتصال والرقابة ويتضمن أيضا تطوير الأعمال المدنية المصاحبة لتوسعة القناة من حفر وردم، بالإضافة إلى حماية الضفة وبناء الحواجز لصد الأمواج في أقصى الجزء الشمالي من القناة في منطقة بور فؤاد([xli])

دعم مشروع سماد اليوريا بطلخا ١٩٧٤ قدم الصندوق ١٥.٩ مليون دولار لمصنع سماد طلخا الثاني بتاريخ ١٩٧٤/٩ ب٤٠ مليون درهم أماراتى بفائدة ٤% سنويا (٤٢)

تمويل مشروع فندق عمر الخيام بالزمالك نوفمبر ١٩٧٤ بقرض بلغ١٠ ملايين درهم وبفائدة ٤,٥% سنويا (٤٣)

كما قدم صندوق أبو ظبي قرض ١٨ مليون دينار للحكومة المصرية بفائدة ٤% سنويًا

محطة كهرباء أبو قير ديسمبر ١٩٧٥؛ بـ١٣٠ مليون درهم أماراتى بفائدة ٣.٥ سنويًا

محطة الكهرباء بأبو قير تبلغ قوتها ٣٠٠ ميجاوات وتعمل هذه المحطة على توفير الكهرباء اللازمة لقيام الصناعة بالمنطقة(٤٤)

صندوق أبوظبى مثله مثل الصناديق السابقة قام بالمساهمة بمشروعات محدودة يشارك فيها عدة صناديق أخرى لأن التمويل ضعيف ويحتسب فقط أن صندوق أبو ظبى ساهم وبفائدة متوسطة كان الأولى ولو النية صادقة بمساعدة مصر أن تكون القروض بدون فوائد وهو يوضح أن تلك الصناديق لم تنشأ بغرض المساعدة بقدر ما كانت تسعى لتحقيق الربح المضمون لها

مما سبق يتضح أن فترة السبعينيات خاصة بعد ١٩٧٣ قد شهدت إنتعاشة لصناديق التمويل العربية مع مصر في حين توقف نشاطها بدءٍ من عام ١٩٧٨ بسبب زيارة السادات للقدس وعقد أتفاق سلام مع اسرائيل مما يعنى مدى تأثير الجانب السياسى على العلاقات الاقتصادية ففى البلدان العربية تتحكم السياسة في الاقتصاد على عكس الدول الغربية التي يحرك فيهاالاقتصاد السياسة وهذا أحد أسباب العقبات التي حالت دون تحقيق التكامل الاقتصادى العربي

Summarization

We have seen how all the Arab countries have failed to achieve Arab economic integration because they have been holding repeated meetings and futile deliberations that do not end. In the end, the agreements are not useful because the resolutions of the League of Arab States are not binding on their members, even if they agree on them.

Egypt joined all the agreements of the League of Arab States. Egypt and the Arab States signed the Treaty of Defense and Joint Economic Cooperation on 13/4/1950, in order to achieve defense and provide for its members in cases of danger and foreign threat. Article 8 of the Constitution stipulates the establishment of the Arab Economic Council to assist the Arab countries. To promote its economy and to enable other Arab countries that are not party to the treaty to enjoy membership of the Council also signed the Agreement on Facilitating Trade in 1953

It was also the establishment of the Council of Economic Unity, which started in 1964 and headed towards the establishment of the Arab Common Market in 1964, which included the Arab countries led by Egypt, but this market failed like other Arab agreements that were within the framework of the Arab League, In the same year, to form a committee to evaluate and follow up the reasons for non-implementation of the decisions and reasons for expressing the common market and the difficulties and the development of solutions and after the presentation of the Evaluation Committee and follow-up of the problems and the reasons to present several proposals and solutions for the market is similar to the full liberalization of exchange irrigation,

The Arab Union of Payments will be put into effect and the customs tariff will be gradually phased out. Coordination of fiscal, monetary and social policies, avoiding duplication and conflict of projects, and integration in meeting the needs of the market.

---

(١)عماد الليثى : بعد نصف قرن من التكامل الاقتصادى العربى،دار النهضة ،القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٨؛ محمد محمود الامام وأخرون:الجوانب المؤسسية والادارية للتكامل الاقتصادى العربى،المنظمة العربية للتنمية الادارية ،جامعة الدول العربية،القاهرة ،١٩٩٨، ص ص ٣٩ ،٤٩؛ Eliast chantus:arab economice co operation and integration

astrategy for development, croom helm printing p 59.

(٢) عبد المنعم المشاط وأخرون : الدور الاقليمى لمصر فى الشرق الاوسط،ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة القاهرة، ١٩٩٧،ص١٨٦

(٣) طه عبد العليم طه وأخرون: اليات التكامل الاقتصادى العربى،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٩٣، ص٩٣ ،١٠٣ -١٠٧.

(٤) إبراهيم سعد الدين وسلطان أبو على وأخرون : الوطن العربى ومشروعات التكامل البديلة "أعمال المؤتمر العلمى الثالث" ، مركز دراسات الوحدة ، ١٩٩٩، ص ص٢١٢-٢١٣؛ Eliast chantus:op cit , p59

(٥) سليمان المنذرى: السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة، مكتبة مدبولى، القاهرة ،١٩٩٩، ص١٩٢

(٦) كنعان طاهر :هموم إقتصادية عربية التكامل الإقتصادى العربى الواقع والافاق، ص١٥٠؛ د/محمد محمود الإمام: العمل الإقتصادى العربى المشترك أبعاده وتطوره ،معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،٢٠٠١ ، ص ص١١٣، ١١٦-١١٧.

(٧) سليمان المنذري: المرجع السابق، ص ص١٩٥- ١٩٩ ؛ صلاح الدين عبد النبي محمد: أساليب تفعيل التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية قسم الاقتصاد ،٢٠٠٨م، ، ص٣١ ؛ مجلة كلية الأداب : عدد (٩٩) ، د/حامد عبيد حداد ، التكامل الإقتصادى والتنسيق الصناعى العربى دراسة تحليلية،ص ص٦٥٤-٦٥٥

(٨) عبد المنعم المشاط وأخرون :مرجع سابق ،ص ص١٨٦-١٨٧.

(*)إتحاد المدفوعات العربى:هو إتحاد يهدف إلى تنظيم المدفوعات الخاصة بالبضائع والمعاملات الجارية الأخرى بين دول الإتحاد لتسهيل التبادل التجارى

(٩) سامى عفيفى حاتم: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، ٢٠٠٥،ص ص٢٣٣-٢٣٤؛ Adda gueciouer : The problems of arab economic and intergration , westview press,jordan,1981,p180.

(١٠) محمد محمود الإمام: العمل الاقتصادي العربي المشترك أبعاده وتطوره، ص ص١٢١- ١٢٣، ص ص١٢٨- ١٢٩؛ الأهرام،١٩٧٨/١/١٦؛الاهرام١٩٧٨/٥/٤.

(١٢) الأهرام، ٢/ ١١/ ٧٨؛ د/عبد المنعم المشاط وأخرون: مرجع سابق ، ص ص١٩٦-١٩٨.

(١١) محمد إبراهيم منصور، محمد رأفت، مرجع سابق، ص٩٢؛ الاهرام ١٩٧٤/٥/٢٠.

(١٣) عبد المنعم المشاط وأخرون : مرجع سابق ، ص ص١٩٤-١٩٥.

(١٤)جامعة الدول العربية: نحو عمل عربى اقتصادي مشترك "وثيقة مقدمة لمؤتمر القمة العربى بالأردن١٩٨٠" ، د.ن،١٩٨٠، ص ص٦٩-٧١.

(15)Bernard hoekman,ahmed galal ,Arab economic integration between hope and reality ,brookings insitution press, 2003 , p15

(١٦) سمير أمين، قنديل ياشير: البحر المتوسط في العالم المعاصر. "دراسة في التطور المقارن الوطن العربي- تركيا- جنوب أوروبا"، مركز دراسات الوحدة العربي، ١٩٨٨، ص ص١٠٧- ١٠٨.

(١٧) علي عبد العزيز سليمان: العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم الخارجي: الواقع وآفاق المستقبل في ٢٠٢٠م، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٥، ص٦؛ أسامة غيث :"سياسة الانفتاح الاقتصادي" ، المجلة الاقتصادية ١٩٧٤م، ص ص٢١- ٢٣؛

- Said el -naggar , investment policies in the arab countries , Kuwait ,1989, p 147

(١٨) إبراهيم سعد الدين وآخرون: التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٨٦.

(١٩) فؤاد مرسي: التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط١، ١٩٨٣، ص٥٩.

(٢٠) مجلس الشعب: الفصل التشريعى الثانى، دور الإنعقاد العادى الاول، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين (٢١ فبراير ١٩٧٧).ص ص ١٥٣٣-١٥٣٥.

(٢١)مجلس الوحدة الاقتصادية "الأمانة العامة" : المشروعات العربية المشتركة حصر وتبويب ومقدمة تحليلية، ط١، القاهرة ١٩٧٧، ص ص٢٦-٢٧ ؛ مفيد شهاب: جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، دار نافع للطباعة، ١٩٧٨ ، ص ص٢٢٧-٢٢٨ ؛ رضا هلال : لعبة البترو دولار الاقتصاد السياسى للأموال العربية فى الخارج، عربية للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢ ،ص١٠٨.

(٢٢) عبد الهادى يموت: التعاون الإقتصادى العربى وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، معهد الإنماء العربى ،بيروت ،ط٢ ، ١٩٨٣ ،ص١٩٧ ؛ - Salah el sayed:sources of arab fiancé ,auc press, 1977, p20

- Philip thorn and farida mazhar : banking structures and sources of finance in the middle east ,London , 1975, p184

(٢٣)مجلس الشعب الفصل التشريعى الأول ، دور الإنعقاد العادى الخامس: مضبطة الجلسة الثالثة والاربعين(٢٨ مارس ١٩٧٦). ملحق (١١) ،ص ص٥٦٢٣-٥٦٢٤

(٢٤) مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثانى، دور الإنعقاد العادى الاول، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين (٢١ فبراير ١٩٧٧).ص ص ١٤٢١-١٤٣١

(٢٥) مجلس الشعب ، الفصل التشريعى الأول، دور الإنعقاد العادى الرابع: مضبطة الجلسة الثالثة (١١ نوفمبر ١٩٧٤).ص ص٣٢٧-٣٣٠

(٢٦) سعد هجرس وسيد مرعى: اذا أراد العرب،د.ن، القاهرة ، ١٩٧٥، ص١٥٥ ؛ الاهرام ،١٩٧٥/١/٧؛ محمد فتحى : مرجع سابق ، ص ص،١٩٢،١٨٩ ،١٩٤ ؛ معهد البحوث والدراسات العربية:استخدام عوائد النفط حتى نهاية السبعينات ،ص ص٤٠،٥٤.

(٢٧)مجلس الشعب ،الفصل التشريعى الثانى، دور الإنعقاد العادى الثانى ، مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين(٢٣ يناير ١٩٧٨)، ص ص٣٧٠٣-٣٧١٧

(٢٨) نادرة محمد ضياء كبة: المؤسسات المالية العربية ودورها في الإنماء الاقتصادي العربي،(رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ص١٨٦ ؛ الاخبار:٢/٢٩/ ١٩٧٦

(٢٩) مجلس الوحدة الاقتصادية: تقرير الأمين العام إلى الدورة العادية السابعة والعشرين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص٢٤- ٢٧ ؛ الأهرام ، ٦/ ٥/ ١٩٧٥؛ الاهرام ، ١٩٧٥/١٠/١٤؛ ١٩٧٦/٤/٧ ؛ يحى المصرى: صندوق النقد العربى والقضايا المصيرية ،ط١، دار السعادة للطباعة ،١٩٩٩، ص ص١٥١-١٥٣

(٣٠) مجلس الشعب : الفصل التشريعى الاول ، دور الإنعقاد العادى الأول ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين

(١١ فبراير ١٩٧٧)ص ص١٤٣٩–١٤٥٧؛ سليمان حميد المنذري التعاون النقدي العربي مجالاته وإمكانياته ،

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٨، ص ص٢٣٠–٢٣٢ ؛ الاهرام ،١٩٧٥/٧/١٨؛ ١٩٧٥/٧/٢١ ؛

مفيد شهاب :مرجع سابق، ص ص٢٤–٢٥.

(٣١) سليمان الرياش، يوسف حلباوى وأخرون: التكامل الإقتصادى العربي "الواقع والأفاق" ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠١٠، ص ١٥٢.

(٣٢)الصندوق الكويتى للتنمية : التقرير السنوى العشرون(١٩٨١-١٩٨٢) السياسة الاقتصادية للكويت ،ص ص٣ ،١١ ،١٩،٢٢ .

(٣٣) نشرة البنك الاهلى المصرى ،عدد (١) ١٩٧٤، مج ٢٧، ص١٦٠ ؛ الاهرام ، ١٩٧٣/٧/٥.

(٣٤)الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر١٩٧٤- ١٩٧٥، الكويت، ١٩٧٥، ص ص ١٦، ٣٤.

(٣٥)مجلس الشعب: دور الإنعقاد العادى الأول، الفصل التشريعى الثانى :ملحق (٢)مضبطة الجلسة الخامسة والعشرين (٢١ فبراير ١٩٧٧).ص ص١٣٤٢-١٣٤٤

(٣٦) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية - العربية: التقرير السنوي الرابع - ١٩٧٦، ص ص٣١، ٣٢ ؛الاهرام ،١٩٧٥/٦/١١؛ مجلس الشعب ،الفصل التشريعى الأول، دور الإنعقاد العادى الخامس مضبطة الجلسة العشرين (٣٠ ديسمبر ١٩٧٥). ص ص١٣٨٦-١٣٩٨؛ Soliman demir : arab development fundsin the middle east, new yourk, 1979 pp12–15,

(٣٧) الاهرام ، ١٩٧٤/٣/٨؛ محمد فتحى أحمد سليم : مرجع سابق ، ص ص٨٨ ،١٩١.

(٣٨) مجلس الشعب :الفصل تشريعى الأول ،دور الإنعقاد الخامس ،ملحق مضبطة الجلسة السابعة والاربعين (١١ ابريل ١٩٧٦).ص ص٥٩٤٧-٥٩٥٦ ؛ محمد فتحى سليم ،مرجع سابق ، ص١٩٧

(٣٩) الاهرام ،١٩٧٥/٧/٢١؛ Andre simons ,arab foreign aid , 1990 , London , p 62

(٤٠) محمد فتحى سليم ،مرجع سابق ، ص١٩٠.

(٤١) مجلس الشعب:الفصل التشريعى الثانى، دور الإنعقاد العادى الثانى، مضبطة الجلسة السابعة والعشرين(٨ فبراير ١٩٧٨).ص ص٤١٢١-٤١٣٧ ؛ محمد فتحى سليم :مرجع سابق ،ص ص١٨٨-١٨٩.

– Gerd nonneman : development administration and aid in the middle east ,new york,1988, p158

–Cian paolo casadi , the economic challenge of the arabs , London , 1976 ,p129

(٤٢) مجلس الشعب : ملحق (١) مضبطة الجلسة الخامسة عشر (١٢ /١٢ ١٩٧٤) ص ص١٣٨٩- ١٣٩٠ ؛ محمد فتحى :مرجع سابق ،ص ١٩٧

(٤٣) مجلس الشعب :ملحق (٢) مضبطة الجلسة السادسة والخمسين (٢٩مايو ١٩٧٦) ص ص ٦٧٥٥-٦٧٥٩

(٤٤) مجلس الشعب : الفصل التشريعى الأول ، دور الإنعقاد العادى الخامس ،ملحق (١) مضبطة الجلسة العشرين (٣٠ ديسمبر ١٩٧٥). ص ص١٣٧١-١٣٨٥